

أمانة مجلس الأمة تتم استعداداتها لتسلم صناديق الاقتراع فور إعلان نتائج الانتخابات



علي الفلي

الذي تسلم الصندوق. ولفت العلي إلى وجود مخازن يميني مجلس الأمة معدة للاحتفاظ بصناديق الاقتراع إلى حين الانتهاء من البت في الطعون الانتخابية، ومن ثم يتم تسليمها بعد ذلك إلى وزارة الداخلية. وأكد أن اللجنة شددت على أعضائها بالالتزام بالاشتراطات الصحية وليس الكمادات والقفازات بشكل دائم وستتبع نفس الآلية التي تم العمل بها في مركز تسجيل المرشحين واللجان الانتخابية مع توفير حواجز زجاجية تفصل بين أعضاء اللجنة بالإضافة إلى توفير المعقمات المطلوبة لهذا الغرض.

محكمة الإغلاق ومشعة ومختومة من جانب أعضاء السلطة القضائية الذين يترأسون اللجان الانتخابية. وقال إنه وفقاً للمادة 27 من القانون رقم 35 لسنة 1962 في شأن انتخاب أعضاء مجلس الأمة فإن أعضاء من السلطة القضائية هم من يقومون بتسليم هذه الصناديق للأمانة العامة لمجلس الأمة.

وأوضح أن عملية الاستلام والتسليم تتم من خلال محاضر رسمية يذكر فيها رقم كل صندوق وأي دائرة تتبع لها ورقم اللجنة الانتخابية واسم عضو السلطة القضائية المشرف عليها والموظف

لمجلس الأمة علام الكندري لتسلم الصناديق وتضم 13 عضواً من موظفي الأمانة معظمهم من أصحاب الخبرة الذين سبق لهم العمل في اللجان السابقة. وأوضح إن المادتين 36 مكرراً و39 من قانون الانتخاب حددتا اختصاص الأمانة العامة للمجلس في تسلم الصناديق والاحتفاظ بها إلى حين الانتهاء من البت في جميع الطعون الانتخابية. وأضاف أن اللجنة تختص بتسليم صناديق الاقتراع لعضوية مجلس الأمة للفصل التشريعي السادس عشر بعد التدقيق على سلامتها من أي كسر وأن تكون

أتمت الأمانة العامة لمجلس الأمة استعداداتها وجهوزيتها لتسلم صناديق الاقتراع فور الإعلان عن نتائج الانتخابات البرلمانية للفصل التشريعي السادس عشر المقررة في الخامس من ديسمبر 2020. وقال رئيس لجنة استلام وتسليم صناديق الاقتراع في الأمانة علي العلي في تصريح صحفي أن اللجنة اتخذت جميع الإجراءات اللازمة لتأمين تسلم الصناديق وحفظها مع الالتزام بالاشتراطات الصحية الضرورية لمواجهة كورونا. وكشف العلي عن آلية عمل اللجنة التي شكلها الأمين العام

الغانم يهنئ نظيرته في لاو الديمقراطية بالعيد الوطني



مرزوق الغانم

بعث رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم امس ببرقية تهنئة إلى رئيسة مجلس الأمة في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية بانتي يائوتو وذلك بمناسبة العيد الوطني لبلدها.

8 لقاءات نيابية حكومية.. و6 جلسات لقوانين واستجابات وطلبات مناقشة

جهود رقابية وتشريعية لمجلس الأمة خلال أزمة كورونا

تنفيذه وتطبيقه. وفي 23 مارس حضر رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم اجتماعاً استثنائياً لمجلس الوزراء برئاسة الأمير الراحل الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح (طيب الله ثراه). وقال الغانم عقب الاجتماع إن سمو الأمير كان واضحاً وقاطعاً وأعطى توجيهاته وتعليماته بشأن أمور عدة مهمة وعلى رأسها دعم المواطنين وتخفيف الآثار الاقتصادية على ام ورفعها عن كاهل ما يستدعي صدور قرارات عدة في إذا الشأن. وذكر أن الأمير الراحل وجه بضرورة التعجيل بالإجراءات التي تؤدي إلى عودة الكويتيين في الخارج في أقرب وقت ممكن كما أعطى تعليماته بالانتهاء من الطلبات المقدمة في الخارج لإعانتهم على مواجهة الأزمة لحين عودتهم.

وفي 29 مارس اجتمع رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم مع وزير الخارجية الشيخ الدكتور أحمد ناصر المحمد بحضور 21 نائباً لنقل اقتراحات وشكاوى المواطنين سواء ما يخصه أو يخص الحكومة ليقوم بنقلها إضافة إلى شرح خطة الإجراء ودور السفارات في تأمين حياة كريمة للمواطنين في الخارج وكل ما يتعلق بأدوار وزارة الخارجية.

وفي 8 أبريل حضر رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم اجتماعاً نيابياً مع اللجنة الاقتصادية الوزارية المكونة من وزيرة الشؤون الاجتماعية ووزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية مريم العفيل ووزير التجارة خالد الروضان ووزير المالية براك الشبتان ووزير النفط الدكتور خالد الفاضل، إضافة إلى وزير الدولة لشؤون الخدمات وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة مبارك الحريص ومحافظ البنك المركزي الدكتور محمد الهاشل وحضره 21 نائباً بحث العديد من الملفات الاقتصادية ومن بينها قانون الدين العام، حيث طالب النواب الحكومة بسحب القانون والتقدم بخارطة طريق واضحة.



جلسة سابقة

وأوضح الغانم أن النواب شددوا على ضرورة توفير كل ما يحتاجه المواطنون الكويتيون في الخارج من إجراءات سواء مادية أو احترازية لمنع إصابتهم بهذا الوباء كاستئجار فنادق لهم وعزلهم عن المناطق الموبوءة ونقلهم من المناطق الموبوءة إلى مناطق غير موبوءة وكثير من الأمور التفصيلية.

وفي 17 مارس اجتمع رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم في مكتبه مع نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء أنس الصالح بحضور 20 نائباً تناول المستجدات في الجانب الأمني وكل ما يتعلق به من أمور. وأوضح الغانم أنه تم خلال اللقاء نقل استفسارات وأسئلة واقتراحات المواطنين إلى أحد الوزراء والذي بدوره يقوم بنقلها إلى مجلس الوزراء.

وذكر الغانم «تقلنا إلى الوزير رغبة نيابية بتأجيل الأسماء والاستحقاقات لمدة تصل إلى ستة أشهر حتى نرفع هذا الحمل عن كاهل المواطن إلى أن تستقر الأوضاع الاقتصادية في دولة الكويت».

وفي 18 مارس اجتمع رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم مع وزيرة الشؤون الاقتصادية ووزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية مريم العفيل بحضور 13 نائباً لبحث العديد من الموضوعات وعلى رأسها المخزون الاستراتيجي في الجمعيات التعاونية، وإجراء العمالة الوافدة وعلى الأخص تلك المخالفة أو من كان يرغب في ترك البلاد.

وأشار إلى أن النواب طلبوا من الوزيرة الأخذ بالاعتبار العديد من الأمور في حال تطبيق حظر التجوال أهمهما شريحة كبار السن حيث إن انقطاعهم عن أبنائهم وبناتهم خلال فترة طويلة أمر صعب والأمراض في الكويت.

وفي الخامس عشر من مارس التقى الرئيس الغانم نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع الشيخ أحمد المنصور ووزير الدولة لشؤون مجلس الأمة وزير الدولة لشؤون الخدمات مبارك الحريص بحضور 14 نائباً للاطلاع على آخر مستجدات أزمة كورونا.

وأكد الغانم عقب هذا الاجتماع أن هذه اللقاءات هدفها بثان نخض الشارع واستفساراته واقتراحاته ومخاوفه إلى الحكومة.

وذكر الغانم إن إجابة نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع بشأن حظر التجوال أوضحت أن كل الإجراءات الاحترازية واردة لكن في الوقت الحالي لم يتخذ قرار بحظر التجوال، مبيناً أنه كلما زاد التعاون من المواطنين والمقيمين مع الإجراءات قلت فرصة استخدام هذا الإجراء.

وأوضح الغانم أن توصية النواب كانت بأن أي إجراء يجب أن يكون متدرجاً ويتم التهديد له والإعلان عنه والإيكون مفاجئاً، لكن في الوقت الحالي كانت إجابته، عندما نتكلم على الوقت القصير لا توجد نية لاتخاذ هذا القرار لكن على المدى المتوسط أو البعيد وارد ويعتمد بشكل كبير على التطورات.

اجلاء الكويتيين وبشأن إجلاء الكويتيين في الخارج وإعادةهم إلى الكويت، قال الغانم إن الرد الحكومي جاء باننا حالياً في المرحلة الأولى حالياً وفق توجيهات القيادات الصحية وهي فرق الإحتواء ومنع الانتشار، وأن العمل جار على قدم وساق لعودة الكويتيين الموجودين في الخارج بأسرع وقت ممكن، وأن ذلك مرتبط ببعض الأمور الفنية منها جلب أجهزة الفحص الكافية لفحص القادمين حتى يبقى الوضع تحت السيطرة ولا تنتشر الأمراض في الكويت.

التأبين محمد الدلال ورياض العدساني بمقابلة التشريعات والقوانين المتعلقة بالجانب التشريعي، وتعديل قانون الصحة الذي يضع عقوبات وغرامات على من يمتنع عن إظهار حقيقة إصابته بهذا المرض أو غيره من الأمراض.

وذكر أن الاجتماع تطرق إلى ضرورة وجود اعتماد تكميلي لمواجهة هذه الكارثة واحتياجاتها بالإضافة إلى الاقتراح بقانون بشأن إنشاء جهاز لإدارة الكوارث، لافتاً إلى أنه «سيخصص جدول أعمال الجلسة المقبلة لإقرار هذه القوانين على وجه السرعة لمساعدة الحكومة على اتخاذ الإجراءات المطلوبة لحاربة هذه الافة».

وفي اليوم التالي لهذا الاجتماع النيابي الحكومي أصدر مجلس الأمة بياناً بشأن الإجراءات والاستعدادات الحكومية للتعامل مع مخاطر انتشار فيروس (كورونا).

وفي الثاني عشر من مارس التقى الرئيس الغانم في مكتبه وزير التجارة والصناعة خالد الروضان بحضور 12 نائباً، وأكد الغانم عقب الاجتماع أن دور السلطة التشريعية موجود في التعاطي مع هذا الملف من خلال دور النواب الرقابي والتشريعي. وطالب الغانم الحكومة ببيان تقدم المشروعات بقوانين المرتبطة ارتباطاً مباشراً بهذه الأزمة، في أسرع وقت ممكن ومن ثم سيجد المجلس الآلية لكيفية إقرارها.

وشدد الغانم على ضرورة أن يكون هناك تفاعل إعلامي أكبر للقضاء على بعض الإشاعات التي لا تهدف إلا لزعزعة المجتمع وتخويف الناس ونشر معلومات مغلوطة وغير صحيحة في هذه الأزمات. وأكد الغانم أن من ضمن التعديلات التشريعية تجريم هذا النوع من الفتك بالمجتمعات بشكل غير مباشر عن طريق بث الإشاعات والفيديوهات غير الصحيحة.

من النواب الأفاضل في موعد مناسب سوف يعلن عنه بعد التنسيق مع الحكومة. وفي الثالث من مارس ومع توجيه حضرة صاحب السمو أمير البلاد بتكريم كافة من يعملون في الصف الأول لحاربة فيروس كورونا، أعرب رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم عن شكره لحضرة صاحب السمو الأمير على هذه المكرمة الاميرية.

وفي السادس من مارس دعا رئيس مجلس الأمة مجلس الوزراء إلى اتخاذ القرارات التي تحافظ على صحة المواطنين وتحمي الأمن الصحي في البلاد، كما دعا إلى عقد مؤتمر صحافي على مستوى الوزراء لتوضيح بعض الأمور التي شابهها اللبس لدى المواطنين بكل شفافية ووضوح.

وفي العاشر من مارس عقد مكتب مجلس الأمة اجتماعاً نيابياً مصغراً برئاسة رئيس المجلس مرزوق علي الغانم وبحضور سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح خالد الحمد الصباح وعدد من الوزراء المعنيين حيث تم بحث استعدادات الحكومة ووزارتها المعنية في التعاطي مع تطورات فيروس (كورونا).

استعرض سمو رئيس مجلس الوزراء والوزراء المعنيون خلال الاجتماع كل الإجراءات التي تمت للتعامل مع تطورات انتشار فيروس (كورونا) طبيياً ووقائياً والاستعدادات المستقبلية للتعامل مع انتشار المرض.

وعقب الاجتماع قال رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم إنه تم تكليف النائب أسامة الشاهين بصياغة بيان يتعلق بكل ما دار بالاجتماع الطويل الذي استغرق ما يقارب الخمس ساعات بحضور 28 نائباً.

رياض عواد مع بداية انتشار وتفشي مرض فيروس كورونا عالمياً. قام مجلس الأمة الكويتي بدعم إجراءات الحكومة الرامية إلى تقويض المرض وعدم انتشاره والسيطرة عليه، من خلال اجتماعات دورية ترأسها رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم مع سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح خالد وكان وزارته والوقوف على استعدادات الحكومة لمواجهة هذا الوباء.

وقام مجلس الأمة بدوره الرقابي المساند للإجراءات الحكومية والتي تمكنها من اتخاذ أكبر قدر من الإجراءات الاحترازية التكيفية بعدم انتشار هذا المرض داخل دولة الكويت، إن من جهة تصريحات رئيس مجلس الأمة الداعمة لتلك الإجراءات أو من التصريحات واقتراحات النيابية التي تنقل رؤى واقتراحات المواطنين إلى الحكومة ولفت الانتباه إلى بعض الثغرات ومكامن الخلل وتطورت المتابعة النيابية إلى تقديم 4 استجوابات أحدها لسمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح خالد و3 استجوابات لوزير التربية وزير التعليم العالي د.سعود الحربي.

8 لقاءات

وعقد رئيس مجلس الأمة والنواب 8 لقاءات مع رئيس وأعضاء الحكومة للوقوف على استعداداتها كما عقد جلسات عدة أقر فيها عددا من القوانين التي تساعد الحكومة في اتخاذ إجراءاتها تجاه هذا الفيروس.

وقدم النواب العديد من الاقتراحات بقوانين وبرغبة وعددا من الأسئلة وطلبات المناقشة في هذا الصدد، نسردها في السطور التالية:

فتح ترؤس وزير الصحة الشيخ الدكتور باسل الحمود اجتماعاً موسعاً في نهاية شهر يناير وتحديداً في 26 يناير من العام 2020 مع أعضاء اللجنة العليا الدائمة لتطبيق اللوائح الصحية الدولية ليبحث آخر تطورات فيروس كورونا ومتابعة توصيات رفع مستوى القدرات لمواجهة الحد من الوباء والمؤسسات الرسمية ذات الصلة في الدولة، أعلن رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم في الثالث من فبراير أن جلسة الرابع من فبراير ستشهد استعدادات الحكومة ووزارة الصحة بشأن فيروس كورونا بناء على طلب نيابي مقدم من مجموعة من النواب.

تطورات فيروس كورونا وعقدت الجلسة في الرابع من فبراير وأكد وزير الصحة الشيخ د. باسل الصباح في مداخلة له في مستهل المناقشة، متابعة الوزارة لآخر تطورات انتشار الفيروس، واستعداداتها وجهوزيتها من خلال العديد من الإجراءات التي قامت بها حال وقوع أي إصابة داخل الكويت، مشدداً على أن الوزارة اتخذت العديد من الإجراءات الاحترازية الاستباقية في هذا الصدد.

وفي السادس والعشرين من فبراير أعلن رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم عن رغبة العديد من النواب في الاطلاع على الإجراءات الحكومية الوقائية المتخذة ضد تفشي فيروس كورونا من خلال جلسة خاصة.

وعقب هذا الإعلان أعلن الرئيس الغانم عن عقد جلسة خاصة بعد التوصل والتنسيق مع النواب وذلك نظراً لوجود مستجدات غاية في الأهمية منها ضرورة استكمال خطة الإجراء الحكومية وانشغال أغلب الكوادر الوطنية في وزارة الصحة بتنفيذ خطة مكافحة هذا المرض واستقبال وفصص العائدين من الخارج بعد الإجازة وأيضاً تقويت الفرصة على من يحاول أن يخيل بوحدة المجتمع فقد تقرر عدم عقد الجلسة الخاصة.

أكد الغانم أنه سيتم الاستعاضة عنها باجتماع سيعقد في مكتب المجلس لن يرغب

وأضاف الغانم أنه تم أيضاً تكليف